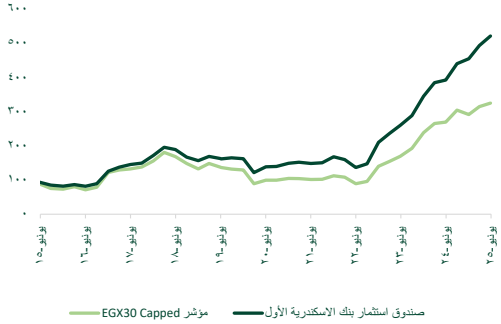


محفظة الصندوق

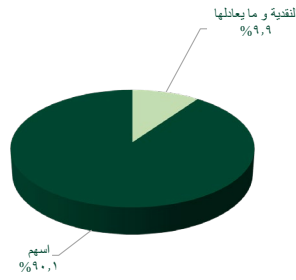
أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الثاني ٢٠٢٥	٥.٦٩%
العائد منذ بداية العام	١٤.٦٦%
٢٠٢٤	٣١.٧%
٢٠٢٣	٦٤.١%
منذ ٥ سنوات	٢٧٦.٦%
منذ التأسيس	٤٢٥٦.٨%

الإداء



توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي

الربع الثاني ٢٠٢٥

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالادوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في آئون الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوزيع والودائع وفقا للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سبولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصري من كل أسبوع
- الحد الأدنى للاكتتاب هو ١٠٠ وثائق استثمارية
- الحد الأقصى للاكتتاب هو ٥٠,٠٠٠ وثيقة استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	ديسمبر ١٩٩٤
سعر الوثيقة ج.م	١١٧٢.٦٥ ج.م
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٣١٤.٠٠ ج.م
كود بلومبرج الخاص بالصندوق	EFGALXA
كود رويترز الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦١

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة المحافظ المالية و صناديق الاستثمار
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك الاسكندرية	١٩٠٣٣
تليفون	
العنوان الإلكتروني	http://www.alexbank.com/En

السوق الأمريكي

انهى السوق الأمريكي النصف الأول من ٢٠٢٥ مرتفعا بـ٥.٥% لكن في ظل حركات تذبذب قوية و سريعة. بدأ المستثمرون العام بنظرة متفائلة للإدارة الامريكية الجديدة في ظل اعلانهم إزالة المعوقات البيروقراطية و القيام بسياسة مالية توسعية. و بناء عليه ارتفع مؤشر S&P ٥٠٠ بـ٤.٥% منذ بداية العام إلى ١٩ فبراير ليصل إلى أعلى قمة تاريخية عند ٦,١٤٤ نقطة. و لكن مع اشتداد وبيرة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة و شركائها التجاريين بدأ المستثمرون في التخوف من عدم وضوح رؤية تجاه نسب النمو المتوقعة في ظل معاناة الشركات من ارتفاع تكلفة المواد الخام و بناء عليه قررت التوقف عن أي خطط توسعية لحين وضوح الرؤية. و بناء عليه شهد السوق حركة تصحيحية قوية حيث انخفض السوق بـ٢٠.٦% من القمة خلال الفترة من ١٩ فبراير إلى ٨ ابريل ليخضع المؤشر إلى ٤,٨٧٦ نقطة و يتحول العائد منذ بداية العام إلى سالب ١٧.١%.

أدى هذا التراجع الإدارة الامريكية إلى إيقاف الجمارك الجديدة لمدة ثلاثة اشهر من أجل التفاوض مع الشركاء التجاريين و تزامن ذلك مع قيام الشركات بنشر أرباح الربع الأول من ٢٠٢٥ محققة نسب نمو جيدة مدعومة بقطاع التكنولوجيا المستفيد من تطورات الذكاء الصناعي و هو ما أدى إلى ان يوحض السوق كل خسائره و يرتفع بـ٢٧.٢% من ٨ ابريل إلى ٣٠ يونيو لينهي المؤشر النصف الأول من العام عند قمة تاريخية جديدة و يصل إلى ٦,٢٥٥ نقطة مرتفعا بـ٥.٥% منذ بداية العام.

إذا نظرنا للصورة من زاوية واسعة نجد أن السوق الأمريكي وصل إلى قاع في أكتوبر ٢٠٢٢ و تحول بعد ذلك السوق لاتجاه صعودي مدعوما بتطورات و اكتشافات الذكاء الصناعي. و من المتوقع أن السوق عندما يبدأ في الارتفاع بناء على اكتشافات جديدة ان تستمر رحلة الصعود لخمس سنوات و ذلك لأن الاكتشافات الجديدة تساعد في زيادة إنتاجية الاقتصاد و هو ما بدأت تظهر آثاره في عدة قطاعات في الاقتصاد الأمريكي. و بناء عليه نتوقع استمرار اتجاه السوق الصعودي إلى ٢٠٢٧ مع الوضع في الاعتبار أن خلال تلك الفترة سيشهد السوق حركات تصحيحية كالتى شهدها هذا العام إلا انه سيتم تجاوزها سريعا طالما الاقتصاد مستمر في النمو.

في النهاية نجد أن الأسواق تصعد بناء على أرباح الشركات و اتجاهات أسعار الفائدة و بناء عليه نجد ان اكتشافات الذكاء الصناعي ستؤدي إلى زيادة إنتاجية الاقتصاد و هو ما سيعود أرباح الشركات في حين أن اتجاهات أسعار الفائدة إلى الانخفاض كما هو معان و متوقع و لذلك نعتقد ان حركة السوق الصعودية مستمرة إلى ٢٠٢٧ رغم فرص حدوث حركات تصحيحية في الطريق دون تغيير في الاتجاه.

الأسواق الناشئة

توقفت الأسواق الناشئة على السوق الأمريكي خلال النصف الأول من ٢٠٢٥ لأول مرة منذ سنوات حيث ارتفع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بـ١٣.٧% مدعوما بالسوق الصيني عقب تقديم اكتشاف DeepSeek للذكاء الصناعي. من الجدير بالذكر أن الجزء الأكبر من توقف أداء الأسواق الناشئة تحقق في الربع الأول من العام في حين ان أداء الأسواق الناشئة كان مشابها للسوق الأمريكي خلال الربع الثاني من ٢٠٢٥.

نعتقد ان الخطر على الأسواق الناشئة في المدى القصير هو تجديد فرض الجمارك التي تم إلغاؤها لمدة ثلاث شهور في ابريل الماضي من أجل التفاوض على اتفاقيات جديدة. نعتقد ان الخطر على الصين قليل في ظل اعلان الحكومة الامريكية توصليها لاتفاق لاطار عام لاتفاقية تجارة إلا أن تفاصيل الاتفاق لم تعلن حتى الآن و لكن بظل الخطر على الدول الاسيوية الناشئة الأخرى التي يوجد خلل في الميزان التجاري بينها و بين أمريكا.

و بناء عليه نتوقع أن يستمر التذبذب على المدى القصير و لكن إذا نظرنا إلى المدى الطويل للأسواق الناشئة نجد أن الصورة إيجابية و ذلك لأسباب الاتية:

١. انخفضت قيمة الدولار الأمريكي امام العملات متوسط العملات الرئيسية بـ١٠.٧% خلال النصف الأول من ٢٠٢٥ و تفضل الإدارة الامريكية الحالية الإنقاء على ضعف الدولار الأمريكي من أجل دعم صادراتها و الصناعة و هو ما يعني أن قيمة الدولار الأمريكي ستظل تحت ضغط في الفترة القادمة و هو ما يساعد على ارتفاع نسب نمو الاقتصاديات الناشئة.
٢. بدأ تلك الاحتياطي الغيردالي سياسة توسعية و رغم انه توقف حاليا عن خفض أسعار الفائدة من أجل تقييم اثر الجمارك المفروضة على التضخم إلا انه من المتوقع أن يعادو خفض الفائدة خاصة في ظل الضغوطات السياسية و هو ما يساعد أيضا في ارتفاع نسب نمو الاقتصاديات الناشئة.
٣. بدأ الاقتصاد الصيني في التعافي التدريجي و من المتوقع أن يحقق نسبة نمو المستهدفة من الحكومة بـ٥% و في ظل وزن الصين النسبي المرتفع في مؤشر MSCI للأسواق الناشئة المفدرة بـ٢٨% نعتقد أن هذا سيعود الأسواق الناشئة بصورة عامه.

سوق الأسهم المصرية

ارتفعت قيمة السوق المصري بـ١٠.٥% خلال النصف الأول من ٢٠٢٥ متماشيا في نفس الاتجاه مع الأسواق الناشئة. من الجدير بالذكر أن أرباح الشركات التشغيلية ارتفعت بـ٢٥.٢% خلال الربع الأول من ٢٠٢٥ محققا نسب نمو أعلى من ارتفاع السوق إلا اننا لا نتوقع أن تحقق الأرباح طفرة كبيرة من هنا و لنهاية العام في ظل أن جميع الشركات قامت بضبط حساباتها على أسعار الصرف الجديدة عند تحرير سعر الجنيه المصري في مارس ٢٠٢٤. و بناء عليه نتوقع أن أرباح الشركات خلال ٢٠٢٥ ستتراوح بين ٢٠.٢٥% و أن السوق سيرتفع بمعدل مماثل أو أفضل في ظل أن السوق يتداول على مضاعف ربحية متوقع لعام ٢٠٢٥ يقدر بـ٥.٧ مرة و هو أقل بـ٣٧% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر بـ ٩.٠ مرة.

نعتقد أن السوق المصري يقتد الحافز القوي لارتفاع في ظل أن المستثمرين المحليين لديهم نسب استثمار مرتفعة في حين ان تواجد المستثمرين الأجانب محدود. عند ٧% من اجمالي تداول السوق مقارنة بـ١٥% في نهاية ٢٠٢١. نعتقد ان فرص انخفاض السوق المصري بنسبة كبيرة في الفترة المقبلة تعد محدودة في ظل أن الأرباح التشغيلية تنمو بشكل اسرع بكثير من أرباح الشركات و أن السوق يتداول على تقييمات منخفضة و هو ما سيغني فرص الاستحواذ كحافز رئيسي للسوق خلال العام.